عرض كتاب

Modern History of the Arab Countries

تأليف : V. Lutsky

إن كتاب « التاريخ الحديث للدول العربية » عمل علمى من تأليف فلاديمير لوتسكى (الذى عاش فى الفترة من ١٩٠٦ حتى ١٩٦٢) والذى يعد من أشهر المؤرخين السوفيت المتخصصين فى تاريخ الدول العربية .

ويعد هذا الكتاب أول محاولة فى المؤلفات السوفيتية والروسية لكتابة تاريخ عام للدول العربية مجتمعة . ولا يعنى ذلك أنه لا توجد كتابات عن العالم العربى ؛ فهناك كثير منها ، ولكن عن دول عربية بعينها .

يتناول الكتاب التطورات السياسية والدبلوماسية الرئيسية فى التاريخ العربى منذ الفتح التركى حتى هدنة موردس Mudros عام ١٩١٨ التى وضعت حداً للحكم التركى فى الشرق العربى . ويتعرض المؤلف للتسلل الأجنبى فى الدول العربية وسيطرة الأوربيين عليها . كما تعنى صفحات كثيرة من الكتاب بالتطورات الداخلية للدول العربية وإصلاحاتها وظهور فكرة القومية وحركات التحرر الوطنى . كما يعالج الكتاب حملة نابليون وفترة حكم محمد على والحروب التى أثارها وثورة عرابى فى مصر عام ١٨٨٢ . وقيام الدولة المهدية فى السودان (١٨٨١ — ١٨٩٨) ونضال البدو الجزائريين ضد السيطرة الفرنسية بقيادة الأمير عبد القادر . وكذلك الحركة الوهابية فى الجزيرة العربية ثم الثورة العربية التى نشبت خلال الحرب العالمية الأولى .

وقد وضع الكتاب أساساً باللغة الروسية ثم طبعت له الترجمة الإنجليزية — التي بين أيدينا — في موسكو عام ١٩٦٩ . ويحتوى الكتاب على سبعة وعشرين فصلا بالإضافة إلى مقدمة وثلاثة فهارس هي : فهرس بالإعلام — فهرس بالأسماء الجغرافية — فهرس بالموضوعات . ويقع الكتاب في ٤٢٢ صفحة من القطع المتوسط .

* * *

ومن الناحية المنهجية لم يثبت الكتاب المصادر التي اعتمد عليها ، سوى ما ورد في بعض حواشيه هنا وهناك لبعض الكتب وبصفة خاصة مؤلفات كل من ماركس وانجلز ولينين وبعض المؤلفات التاريخية الكلاسيكية لكل من : Cromer, Young, Elgood, Palgrave, Rothstein. كما ورد في متن الكتاب إشارات لكتابات قلة من المؤلفين العرب هم على سبيل التحديد الجبرتي وجورج أنطونيوس ومحمد صبري .

وربما يؤخذ هذا القصور من حيث قلة الاستعانة بالمصادر العربية لمثل هذه الدراسة العلمية . ولكن نظرة فاحصة للكتاب ومادته التاريخية تثبت عكس ذلك . ومرد ذلك — في اعتقادي — إلى أن المؤلف لم يقدر له أن يتولى نشر كتابه بنفسه أو الإشراف على ترجمته إلى الإنجليزية عند طبعه ؛ حيث تم ذلك بعد وفاته . يضاف إلى ذلك أن معظم فصول هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها مؤلفه على طلبة جامعة موسكو ومعهد الدراسات الإفريقية والشرقية وغيرها ، أو هي مقالات وبحوث نشرت في المجلات العلمية المتخصصة . ثم جمعت هذه المحاضرات والبحوث ووضعت في كتاب — هو الذي بين أيدينا — ربما كان ذلك من وراء عدم إثبات المصادر بالطريقة التقليدية سواء في حواشي البحث أو في ثبت مستقل في نهايته

وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن المؤلف لم يكن ليمنى وقتها بطبعها .

وعلى أية حال يبدو واضحاً أن المؤلف استفاد فى بحثه هذا بالعديد من المصادر العربية وغير العربية — يتضح ذلك من الدقة فى كتابة المصطلحات التاريخية والأسماء العربية والتركية وغيرها . وهى دقة يحسد عليها مؤلف أجنبى ، وإن كانت هنـــاك بعض الأخطاء إلا أنها ضئيلة جداً تـــكاد ولا تظهر فى الـكتاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا يمكن مقارنتها بغيرها من الأخطاء التى ترد فى الـكتب الأجنبيـــة الأخرى التى تناولت تاريخ العالم العربى فى نفس الفترة وخاصة من جانب الـكتابات والمؤلفات الغربية .

والـكتاب فى جملته جديد فى منهجه ووجهات النظر التى يطرحها . ربما يرجع ذلك إلى وعى المؤلف بالأحداث التاريخية ومقدرته على تحليلها ونقدها وردها إلى منابعها الحقيقية التى خرجت منهـا . وينبغى أن نشير إلى تلك الدراسة القيمـة عن المجتمع العثمانى : ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ والتى كانت من وراء قدرة المؤلف على تفهم طبيعة التاريخ الحديث للعالم العربى .

ولسوف أشير إلى مصر وتاريخها كمثال لوجهة النظر الجديدة تلك . وهى التى يمكننى أن أتعرض لها بشىء من الثقة .

* * *

فالتفسير والنظرة التى نظر بها الـكتاب إلى كل من أعضاء أسرة محمد على إبتداء منه هو ذاته حتى اسماعيل ؛ نظرة تقدمية ترى أنهم ساعدوا وعجلوا بقيام بورجوازية مصرية على النمط الغربى مما يدفع بحركة التطور خطوة إلى الأمام . فى نفس الوقت الذى لم تتغاض مطلقاً عن إبراز أخطائهم العامة فى حق مصر وشعبها ومنها :

أن المؤلف بعد أن يورد دراسة إقتصادية رقمية لديون مصر لكل من الدول الأجنبية وبنوك أوروبا من ناحية ، والشعب المصرى من ناحية أخرى، يبين مدى ما تمتعت به الأولى من حماية وضمانات وأرباح طائلة ، فى نفس الوقت الذى يوضح مدى الغبن الذى عومات به ديون المصريين أنفسهم ، فمن مزايا محدودة جداً إلى مماطلة ثم إلى مصادرة فى نهاية الأمر . وهى نظرة ذات دلالة باعتبارها كانت إيذاناً بوضع مصر تحت السيطرة الأوربية ثم الإنجليزية فى النهاية إلى درجة يعد الاحتلال العسكرى معها نتيجة حتمية .

وكرد فعل لذلك كان لزاما على المصريين أن يدافعوا عن أنفسهم ضد السيطرة الأجنبية أولا وقبل كل شى بعد أن أدركوا أن غضبهم على خديويهم أمر لا يفيد فى قليل أو كثير لإدراكهم مدى خضوعه لدائنيه الأجانب من حكومات وبنوك وغيرها وهو الأمر الذى دعا حكومات تلك الدول صاحبة « الامتيازات » فى مصر إلى التوحد فى تصديها لحركة المصريين ، كما دفعها إلى أن تسلم لانجلترا فى النهاية — برغم ما كان بينها جميعاً من تنافس — « بالوصاية » على مصالحها فى مصر وهو إذا لم يعد إعترافها جميعا بوضع إنجلترا فى مصر كأمر واقع فهو على الأرجح يعد من قبيل «التعامل مع الحاكم الأقوى» فى مصر ، إن لم يكن حاكمها الوحيد .

ومن التفسيرات الموضوعية التى يوردها الكتاب ، تحليله لموقف اسماعيل من الحركة الوطنية بل محاولته تشجيع قيام حركة وطنية مناوئة للسيطرة الأجنبية عندما أحس بوطأتها . ومن ثم تصدى تلك القوى له وعزله فى النهاية دون إذاعة خبر العزل على الشعب — الذى كان قد ساند خديويه فى هذا الموقف لتوحد رغبتهما معاً — إلا بعد رحيله عن مصر وإقامة حاكم جديد معروف « بجهله » — وهو ابنه توفيق — مما ساعد فى تنفيذ مخططات تلك القوى الأجنبية . وبالرغم من ذلك

وبالرغم من ذلك قام الشعب — أو على الأصح — الفئات التى علمت بخبر العزل بالتعبير عن غضبها تجاه قرار العزل فى شكل مظاهرات . وهو ما يفسر قلة حجم هذه المظاهرات كيفاً وكما .

وكذلك من التفسيرات الطريفة طبيعة الخلاف الذى شب بين جناحى الحزب الوطنى — أو بمعنى أدق — الحزبين الوطنيين اللذين تكون كل منهما فى عام واحد هو عام ١٨٨١ ، أحدهما بزعامة شريف وسلطان ، والآخر بزعامة عرابى ورفاقه . وهو خلاف بين ما يمكن تسميتهم « بالمعتدلين » و « المتطرفين » فى الاتجاه الوطنى والحرص على المصالح الوطنية . بعد أن نجحا مؤقتاً أمام مقاومة حكومة رياض « الرجعية » والتى بدت مصرية فى ظاهرها وإن كانت أجنبية فى جوهرها . وبعد أن نجحا معاً فى إسقاطها كان لزاماً أن يفترقا بفعل التناقضات القائمة بينهما من حيث تمثيل كل منهما الطبقة التى ينبع منها ويعبر عن مصالحها .

وإذا كان المتطرفون قد وقعوا أولا فى خطأ فادح بقصر مطالبهم على مصالح ذاتية دون تعديها لمطالب كل الجماهير ، فإنه كان خطأ مزدوجاً حين سمحوا لأنفسهم بالتعاون مع « المعتدلين » ما أتاح الفرصة للقوى « الرجعية » الممثلة فى الخديو توفيق — الذى كان يمثل المصالح الأجنبية أكثر من تمثيله الشعب الذى يحكمه — بأن تأخذ زمام المبادرة فى كثير من الأحيان ، وهو ما أجهض حركتهم حتى بعد أن أتيحت لهم فرصة الحكم والالتحام بالجماهير بل والتعبير الكامل عن مطالبها وذلك بعد مقابلة سبتمبر ١٨٨١ الشهيرة التى لم تكن لتوافق عليها القوى الأجنبية ومصالحها من ورائها .

وقد تمثلت القطيعة بين الحزبين عندما رفض الجناح « المعقول » بزعامة شريف تولى الحكم مستنداً على حماية أجنبية فاقعة بعد أن بدا له سنداً آخر ممثلا فى أعضاء مجلس النواب « ممثلى الشعب » أو على الأدق ممثلى مصالحهم . الأمر الذى يفسر

سلسلة الأخطاء المتلاحقة التي وقع فيها هذا الجناح المعتدل ، والذى عاد من جديد إلى مهادنة «المتطرفين» فى مواجهة النطرسة الأجنبية وتهديده لسيادتها واستقلالها. وإن كانت قمة القطيعة بدت جلية عندما حاول المتطرفون ـ أثناء تقلدهم السلطة ـ التلويح باصلاحات شعبية ، زراعية فى المحـــل الأول مما أزعج « المعتدلين » على مصالحهم فباتوا يناوئونهم إن لم يكن يستعينوا عليهم بالخديو وحتى بالأجانب حيث التقت مصالحهم جميعاً أمام ذلك الخطر الجـــديد . مما يؤكد تفويتهم الفرصة على المصريين عند محاولتهم التخلص من السيطرة الأجنبية ومنحها للاجانب ممثلين فى انجلترا لأحكام قبضتهم على مصر ومواردها .

وقد حاول الخديو — ممثلا لهذه المصالح ومسنودا منها ـ أن يضرب «المتطرفين» ـ أثناء تقلدهم السلطة ـ بغرض تقويض حركتهم مما كان سبباً فى خلاف حاد وقع بينه وبينهم إلى أن يوغل فى تطرفه تجاه الآخر. وليس صحيحاً أن مسألة «الميزانية» كانت هى السبب الرئيسى فى الأزمة القائمة وقتذاك . بل إنها كانت واجهة لذلك الخلاف الذى دفع المتطرفين إلى التمسك بعزل الخديو أولا وقبل كل شىء .

وأمام قوة « المتطرفين » المتعاظمة ـ بالتفاف الجماهير حولها ـ ارتمى الخديو ورجاله في أحضان الأجانب مما سمح بالاحتلال فى النهاية . وإذا كان من خطأ جسيم آخر وقع فيه « المتطرفون » ـ بعد هزيمة التل الكبير ـ فذلك أنهم وقعوا تحت تأثير « المعتدلين » ونصائحهم بالتسليم فى نفس الوقت الذى وضح فيه تماماً مدى التعاون المطلق بين « المعتدلين » والقوى « الرجعية » المدعمة بالأجانب .

ويتحدث المؤلف عن طبيعة الحركة الوطنية التى برزت بعد حقبة من وجود الاحتلال فيرى أنها كانت ذات سمات « رجعية » عندما نادت باحياء الإسلام ـ أو ماعرف بحركة « التجديد » ـ ممثلة فى محمد عبده ومدرسته ، عن طريق بعض

الاصلاحات الاقتصادية والثقافية كما أنها قبلت مبدأ « الكفاح السياسى » سلوبا لمواجهة السيطرة الأجنبية

وقد أخذت تلك الحركة الوطنية شكلا آخر على يد مصطفى كامل : الذى كان كان تعاونه مع جماعة الكتاب الفرنسيين الاستعماريين أمراً له مغزاه ولم يكن مجرد صدفة عارضة . ذلك لأنه يمثل فكرة مصطفى كامل القائمة على استخدام التناقض القائم بين مصالح المستعمرين الأجانب كوسيلة للحصول لمصر على بعض المكاسب . وان كان ذلك يعد استمراراً للخطأ الذى وقع فيه الجيل السابق من حيث تغاضيه عن قوة المصريين الذاتية ومدى مايمكن أن تحققه لمصلحة مصر والمصريين . بالإضافة إلى وقوعه فى نفس خطئهم المتمثل فى استخدام « التهييج السياسى » أسلوبا « للكفاح » . وقد استمر ذلك قائماً حتى حادثة دنشواى فى يونيو ١٩٠٦ عندما أجبر الاحتلاليون على التنازل ـ بعض الشىء ـ للمصريين ، ولكن دون أن يغير الوطنيون شيئاً من أساليب عملهم ، ربما لاعتقادهم أن « الكفاح السياسى » قد حقق لهم بعد ما كانوا ينشدون .

كل ذلك فى نفس الوقت الذى قدرت فيه بريطانيا ضرورة إنتهاج سياسة جديدة مع الوطنيين بمحاولة خلق حزب من المصريين « أصحاب المصالح الحقيقية » ـ كما كانوا يسمون ـ بالإضافة إلى محاولة كسب ود الخديو باعطائه قدراً يسيراً من الحرية كمحاولة لانتزاع كل منهما من براثن الوطنيين أولا ثم دفعهم لمساعدتها وتأييد سياستها ثانياً .

وما كتب عن مصر بهذه النظرة الواعية كتب عن سائر البلدان العربية الأخرى التى تناولها المؤلف بالدراسة ، ولعل مرجع ذلك هو أن المؤلف كتب كتابه ـ بحوث ـ من وجهة النظر المصرية كما صرح بذلك واضع مقدمة الكتاب ، وهى

وجهة النظر التى تجعل للمجتمع بكل طبقاته — مدفوعاً بعوامل اقتصادية — الكلمة العليا فى تشكيل مواقفه وفرض نفسه على الأحداث أولا وأخيراً .

وهذا المنهج الذى عولج به هذا الكتاب جديد ولاشك ، ربما نحس أننا فى حاجة إلى استخدامه عند كتابة تاريخنا بأنفسنا حتى — على الأقل — نخلق توازنا مع ذلك المنهج الذى ظل لفترات طويلة يكاد يكون المنهاج الوحيد لكل من ساهم فى كتابة المجتمع العربى الحديث ونعنى به المنهج المثالى الذى يركز على الشخصيات وأدوارها فى صنع التاريخ .

إعداد

عبد الخالق محمد لاشين